

أغراض التصحيح الصرفي لحروف العلة المعرضة للإعلال

د. محمد بن علي بن محمد العمري

أستاذ النحو وأصوله المشارك

قسم اللغة العربية وآدابها / جامعة الملك خالد / أبها

dr.m.alamry@gmail.com

تاريخ الإفادة: ١٤٣٨/٤/٣

تاريخ التحكيم: ١٤٣٨/٢/١٢

المستخلص:

يتتبع هذا البحث الأغراض التي فهم الصرفيون أنّ العرب قصدتها حين صحّحت حروف العلة في طوائف من الكلمات، مع أنّ فيها علل الإعلال التي أعل غيرها بها، وقد خلص البحث إلى أنها أحد عشر غرضاً، هي: التنبيه على أصول النظائر المُعَلَّة، وحفظ البناء من الزوال والإلباس، وحفظ البناء من الإجحاف، والفرق بين الأسماء والأفعال، والتنبيه على أنّ البناء محمولٌ على غيره في معناه، والمشاكلة بين لفظ البناء ومعناه، والتنبيه على عارضٍ صرفيٍّ، ومراعاة الأولى، وطرده الباب، وتمكين الشبه، والفرق بين متمكّن الشبه بالأفعال وغيره.

الكلمات المفتاحية:

الصرف، التصحيح، الإعلال، التنبيه على الأصل، الإبدال

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله، وبعد:

يَرِدُ (التصحيح) عند الصرفيين بثلاثة معانٍ، هي:

١. (التصحيح) مقابل (التكسير) ويعنون به سلامة المفرد من التغيير عند جمعه، وهذا الاستعمال شائعٌ جداً في كتبهم^(١).
 ٢. (التصحيح) مقابل (التضعيف) ويعنون به فكُّ المتماثلين^(٢).
 ٣. (التصحيح) مقابل (الإعلال) ويعنون به إثبات حرف العلة على حاله، وعدم التعرض له بقلبٍ أو نقل حركةٍ أو حذفٍ، وله صورتان، هما:

الأولى: إبقاؤه على حاله لعدم ما يدعو إلى إعلاله، ومن ذلك، مثلاً: قول ابن جني "فأما قولهم (عباءة، وصلاة، وعظاءة) فقد كان ينبغي لَمَّا لحقت الهاء آخرًا، وجرى الإعراب عليها، وقويت الياء بعدها عن الطرف: ألا يهمز، وألا يقال إلا (عباية، وصلاية، وعظاية) فيقتصر على التصحيح دون الإعلال"^(٣).

الثانية: إبقاؤه على حاله مع وجود ما يدعو إلى إعلاله، ومن ذلك، مثلاً: قول ابن جني "جاز أن يشبّه (أسيود) في تصحيح واوه بعد الياء بـ(أساود) في تصحيح واوه بعد الألف، وإن كان في (أسيود) ما يبعث على القلب، وهو وقوع الياء ساكنةً قبل الواو"^(٤).
- وهذه الصورة من المعنى الأخير للتصحيح هي المقصودة في هذا البحث،

(١) ينظر: ابن جني، اللمع ص ٦٣.

(٢) ينظر: المبرد (٣٨٠/١)، والعكبري (٤١٤/١، ٤١٥).

(٣) ابن جني، سر الصناعة (٩٤/١) وينظر: صاحب حماة (٢٧٨/٢-٢٨٠).

(٤) ابن جني، سر الصناعة (٥٨٢/٢).

وقد تتبعتها في كتاب سيبويه فوجدته عبّر عنها بعباراتٍ عديدةٍ، هي: (الصحة^(١))، والسلامة^(٢))، والتبيين^(٣))، والإحياء^(٤)) في مقابل تسميته حرف العلة الساكن ميثاً^(٥))، والإثبات^(٦))، والإتمام^(٧))، والمجيء على الأصل، أو الخروج على الأصل، أو الإجراء على الأصل^(٨)) .

جاءت هذه التسميات عنده مقابلة للإعلال)، ثم تضاعل التعبير بها شيئاً فشيئاً عند الصرفيين بعده حتى تشكّل مصطلح (التصحيح) وشاع في كتبهم، وأصبح معبراً عن كلّ ما تعنيه، وهو عندي أدقها وأولاها بالاصطلاح؛ لأنّ جميع ما يدخل تحته من فروع يمكن رجعه إلى معنى واحد، هو: إجراء الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح في الإثبات والتحريك والأصالة.

تأمّل العلماء ما وجدوا من الكلمات المصحّحة المعرّضة للإعلال؛ لعلّة من العلل الصوتية التي أُعلّ غيرُها بها، فحاكموها من حيث الاطراد والشذوذ قياساً واستعمالاً، ثم راحوا يتطلبون الأغراض التي دعت سليقة العربي الفصيح إلى تعطيل العلة الصوتية الداعية إلى الإعلال من أجل تحقيقها، منطلقين في ذلك من قناعتهم بأنك متى تأمّلت اللغة العربية (الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقّة، والإرهاف والرقة، ما يملك عليك جانب الفكر؛ حتى يكاد يطمح

(١) ينظر: سيبويه (٤/٣٦٢).

(٢) ينظر: سيبويه (٤/٣٣٩).

(٣) ينظر: سيبويه (٤/٣٤٦).

(٤) ينظر: سيبويه (٤/٣٤٦، ٣٥٦، ٣٥٧).

(٥) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٦، ٣٦٠).

(٦) ينظر: سيبويه (٤/٣٤٧).

(٧) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٠).

(٨) ينظر: سيبويه (٤/٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٠).

به أمام غلوة السحر^(١)، وإيمانهم بما "أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيّطت به من علائق الإتقان والصنعة"^(٢).

قال ابن جنّي في (باب في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها)^(٣):

"اعلم أنّ هذا موضعٌ في تثبيته وتمكينه منفعَةٌ ظاهرةٌ، وللنفس به مُسكَةٌ وعِصمةٌ؛ لأنّ فيه تصحيحَ ما ندّعيه على العرب من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزمٌ لها، وأجملٌ بها، وأدُلُّ على الحكمة المنسوبة إليها"^(٤).

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، الذي تتبعُ فيه كلام الصرفيين عن الكلمات المصححة مع تعرضها للإعلال؛ لا لتحرير القول في أحكامها الصرفية اطراداً وشدوذاً؛ بل لجمع الأغراض التي فهم النحاة أنّ سليقة العربي قد قصدتها بتصحيحها، ولتتبع مفرداتها، وتحرير القول فيها.

وقد خلصت بعد تقرّي كلام الصرفيين إلى أنها أحد عشر غرضاً، هذا بيانها:

الغرض الأول: التنبيه على أصول النظائر المعلّنة:

وجد الصرفيون الأفعال المتصرفة والأسماء العربية المعربة تجري في كثيرٍ من الأبواب على نظامٍ واحدٍ مطردٍ حين تكون حروفها صحيحة، أمّا إذا اعتلت فإنه يكثر أن تخرج عن ذلك النظام، ولذلك قاسوها على الصحيح؛ فافترضوا لها أصولاً مطابقةً لأصول نظائرها الصحيحة، ثم أخذوا في رصد التحوّلات التي طرأت عليها،

(١) ينظر: ابن جنّي، الخصائص (٤٨/١).

(٢) ابن جنّي، الخصائص (١/١).

(٣) ينظر: ابن جنّي، الخصائص (٢٣٨-٢٥٢).

(٤) ابن جنّي، الخصائص (٢٣٨/١).

بالموازنة بين الأصل الذي افترضوه والصورة التي نطقت بها العرب، وطلب العلل الداعية إلى تلك التحويلات، فلمَّا وجدوا الأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة، مثلاً، لا تخرج عن أحد الأوزان الثلاثة (فَعَلَ، وَفَعَلَ، وَفَعَلَّ) ثم وجدوا الأفعال معتلة العين ساكتتها خارجة عن هذه الأوزان: افترضوا لكلِّ فعلٍ منها أصلاً من تلك الأصول الثلاثة، معتدِّين في تحقيق التناظر بتصريف الفعل ومعناه وحركة عينه، فقالوا، مثلاً: إِنَّ (قَالَ يَقُولُ) أصلها (قَوْلَ يَقُولُ) قياساً على نظيرها الصحيح (نَصَرَ يَنْصُرُ)... وهكذا.

وقد سمعتُ غيرَ مرَّةٍ من بعض من يُدرِّس العربية في هذا الزمان من ينكر على الصرفيين هذا القياس، ويزعم أنَّهم بذلك قد أخضعوا اللغة لمقاييسهم العقلية، ويسألُ مُستنكراً ومُزهداً: هل كان العربي يقول (قَوْلَ زيدٌ الحقُّ) ثم تطور (قَوْلَ) فأصبح (قَالَ)؟!.

وقد تنبه ابن جني لمثل هذه الشبهة قديماً فاحتاط لها بالجواب في قوله "وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في (قام، وباع): (قَوْمَ، وبيع)، وفي (أخاف، وأقام): (أخوف، وأقوم)، وفي (استعان، واستقام): (استعون، واستقوم): أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مُدَّةً من الزمان بـ(قَوْمَ، وبيع) ونحوهما مما هو مُعَيَّرٌ، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد.

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِقَ به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله، لقليل (قَوْمَ، وبيع، واستقوم، واستعون).

ألا ترى أن (استقام) بوزن (استخرج) فقياسه أن يكون (استقوم) إلا أن الواو

قُلبت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل" (١).

ومع أنّ الصرفيين لو لم يكن لهم في الدلالة على دقّة ما افترضوه من أصولٍ للكلمات المعلة إلا القياس على نظائرها الصحيحة، لكان كافياً: نجد السماع قد قطع بذلك، فقد رصد العلماء طائفةً من الكلمات المعتلة، أخرجها العرب، أو بعضهم، عن الصورة المعلّة السائدة، فجرت على ألسنتهم موافقةً لتلك الأصول المفترضة التي تخيلها الصرفيون بالقياس، فجمعوا تلك الكلمات واتخذوها دليلاً على صحّة ما ذهبوا إليه، ورأوا أنّ السليقة العربية إنما جنحت إلى هذا في تلك الطائفة المحدودة من الكلمات لتحقيق غرض التنبيه على أصول نظائرها المعلة، وهذا بيان ذلك:

○ أولاً: التنبيه على أصول كلمات أُعلّت بالحذف:
وقع ذلك في المسائل الآتية:

١. مضارع (فَعَلَ) واوي الفاء يُعلُّ بحذف فائه لوقوعها بين ياء وكسرة، نحو (يَعِدُّ) التي أصلها (يُوعِدُّ) ثم يُحمل عليه المصدر فيعلُّ الإعلال نفسه، فيقال (عِدَّة)، وأصلها المفترض (وِعْدَة) ثم تُنقل حركة الفاء إلى العين، وتُحذف الفاء، ويُعوّض عنها بالتاء (٢)، وقد قالت العرب (وِجْهَة)، فرأى بعض الصرفيين أنّها مصدرٌ لغير بيان الهيئة، صُحِّحَ للتنبيه على أصل نظائره في الباب كله (٣).
٢. صيغة (مَفْعُول) من الفعل الأجوف الواوي تُعلُّ بنقل حركة العين إلى

(١) ابن جني، المنصف (١/١٩٠).

(٢) ينظر: الرضي (٣/٨٧-٩٤).

(٣) ينظر: سيبويه (٤/٣٣٧) والمبرد (١/٢٢٧) والفارسي: التكملة ص ٥٧٦، والحجة (٢/٢٤٢، ٢٤٣).

وابن جني: المنصف (١/٢٠٠، ٢٠١) والخصائص (٢/٢٨٧) والثمانيني ص ٣٧٨، ٣٧٩.

الساكن الصحيح قبلها، فتلقتي العين ساكنة مع واو (مفعول) فتحذف إحداهما، فيقال (مَقُول)، ويفعل ذلك مع اليائي ويُزاد عليه قلب الضمة المنقولة كسرةً لمناسبة الياء، فيقال (مَبِيع)، وأصلهما المفترض (مَقُول، ومَبِيع)^(١).

وقد جاءت لغة تميم في اليائي مصدقةً لهذا القياس، فهم يقولون (مَبِيع، ومَدْيُون)، وجرى على ألسنة بعض العرب تصحيح الواوي أيضًا، نحو قولهم (مَصُون، ومدووف، ومعوود، ومقوود، ومقوول)^(٢).

٣. إذا جُمع الاسم المقصور، نحو (أعلى، ومُصطَفَى) جمع مذكرٍ سالمًا حُذفت لامه المنقلبة إلى ألف، وبقيت الفتحة السابقة لها دليلًا عليها، فيقال (أعلُون، ومُصطَفُون)، وأصلهما المفترض هو (أعلُون، مُصطَفُون)^(٣)، وقد نطقت العرب بهذا الأصل في قولها في جمع (مَقْتَوِيّ): (مَقْتَوُون)^(٤).

○ ثانيًا: التنبيه على أصول كلمات أُعَلَّتْ بالقلب:

١. التنبيه على أصول كلمات أُعَلَّتْ بقلب حرف العلة أَلْفًا:

يُقلب حرف العلة أَلْفًا في حالاتٍ، منها:

- إذا تحرك وانفتح ما قبله، كما في باب (فَعَل) من الأفعال نحو (قام، وباع) ومن الأسماء نحو (بابٌ، ونابٌ)، وباب (فَعَل) في الأسماء نحو (رجلٌ مالٌ، وكَبِشٌ

(١) ينظر: اليزدي (٢/٨٧٥-٨٨٠).

(٢) ينظر: ابن جني: المنصف (١/٢٨٣-٢٨٦) والخصائص (١/٩٩، ١٠٠، ٢٦٢) والثمانيني ص ٣٨٩-٣٩٢، والجرجاني (٢/١٤٠٧-١٤١٤) وابن عصفور (٢/٤٦٠-٤٦٢).

(٣) ينظر: الأزهرى (٥/٥٣، ٥٤).

(٤) ينظر: سيويه (٤/٤١٠) والسيرافي (١/١٦٠) والفارسي: الحلييات ص ٣٣٩، ٣٤٠ والعضديات ص ٩٢، ٩٣، والحجة (١/٣٢٧) وابن جني: الخصائص (٢/٣٠٥، ٣٠٦) والجرجاني (١/٣٧٢-

صافً)، وباب (فَعَلَّة) في الجمع نحو (سادة، وباعة)، ويفترض الصرفيون أصولاً للكلمات السابقة هي (قَوْمَ، بَيْعَ، بَوْبَ، نَيْبَ، مَوْلَ، صَوْفَ، سَوْدَةَ، بَيْعَةَ)^(١).

- إذا تحركت عين الكلمة المعتلة بالفتح وكان قبلها حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ أُعِلَّتْ بنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، وقبلها ألفاً، حملاً على ما تحرك وانفتح ما قبله معاً، كما في باب (أَفْعَلْ) نحو (أَقَامَ، وَأَبَاعَ)، وباب (استفعل) نحو (استَقَامَ، واستَبَاعَ) وباب (مَفْعَل) نحو (مَقَامَ، ومَبَاعَ) وباب (مَفْعَلَة) نحو (مَقَالَةٌ، ومَزَادَةٌ)، ويقول الصرفيون إن أصول الكلمات السابقة هي (أَقَوْمَ، أَبَيْعَ، استَقَوْمَ، استَبَيْعَ، مَقَوْمَ، مَبَيْعَ، مَقَوْلَة، مَزِيدَة)^(٢).

وقد جرت ألسنة العرب بكلماتٍ موافقةٍ لهذه الأصول المفترضة، تنيبها عليها، هي قولهم (القَوْدَ، والأَوْدَ، والرَّوْحَ، والخَوْلَ، والدَّوْلَ، والغَيْبَ، والحَيْدَ، والجَيْدَ، والصَيْدَ، والغَيْدَ، والمَيْلَ)^(٣)، وقولهم (رَوْعَ، وحوْلَ، وعَوْرَ، وعَوِزَ، وشَوْلَ)^(٤)، وقولهم (الحَوَكَة، والخَوْنَة، والجَوْرَة)^(٥) في جمع (حائك، وخائن، وجائِ)، وقولهم

(١) ينظر: الرضي (٣/٩٥-١١٢).

(٢) ينظر: الرضي (٣/٩٥-١١٢).

(٣) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٨، ٣٩٨، ٣٩٩) والسيرافي (٥/٢٦٣، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٨٠) الفارسي: التكملة ص ٥٧٦، ٥٩٦، ٦٠١، والحلييات ص ٢٢٣، والعسكريات ص ١٠٩، ١١٢، والحجة (٥/١٨٩) وابن جني: المنصف (١/٣٣٢، ٣٣٣) والخصائص (١/١٢٤، ١٤٩) (٢/٣٢٣، ٣٥١) (٣/٥٣، ٥٤) وسر الصناعة (٢/٦٦٨).

(٤) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٨) والسيرافي (٥/٢٥٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٣٦٣) الفارسي، التكملة ص ٥٩٦، والفارسي، العسكريات ص ١٠٩، والفارسي، العضديات ص ١٥٥، وابن جني، المنصف (١/٣٣٣، ٣٣٤) وابن جني، الخصائص (٢/٣٢٣) (٣/٥٣) وابن جني، المحتسب (٢/١٧٦).

(٥) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٨، ٤٢٠) والسيرافي (٤/٣٧٤) (٥/٢٦٣، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٨٠) والفارسي، التكملة ص ٥٩٦، وابن جني: المنصف (١/٣٣٢، ٣٣٣) والخصائص (١/١٢٤، ١٢٥، ١٤٩) (٢/٣٢٣، ٣٥١) (٣/٥٣، ٥٤) وسر الصناعة (٢/٦٦٨) والثماني ص ٢٩٩، ٣٠٠.

(أَخَوَصَ، وَأَجَوَدَ، وَأَعَوَلَ، وَأَطَوَلَ، وَأَعَوَزَ، وَأَسَوَأَ، وَأَطِيبَ، وَأَخَيَّلَ، وَأَغِيَمَ، وَأَغَيَّلَتْ، وَأَلَيْثَ)^(١)، وقولهم (اسْتَحَوَذَ، واسْتَرَوَحَ، واسْتَحَوَّلَ، واستَصَوَّبَ، واستَنَوَّقَ، واستَغَيَّلَ، واستَفَيَّلَ، واستَسَيَسَ)^(٢)، وقولهم (مَزِيدَ، ومَرِيَمَ، ومدَيْنَ، ومَهْيَعِ)^(٣)، وقولهم (مَقْوَدَةَ، ومَكْوَزَةَ، ومَثْوَبَةَ، ومَشْوَرَةَ، ومَصِيدَةَ، ومَطْيِيَةَ، ومَبْوَلَةَ)^(٤).

٢. التنبيه على أصول كلمات أُعَلَّتْ بقلب الواو فيها ياءً:

تُقلب الواو ياءً في حالاتٍ، منها:

- إذا انكسر ما قبلها وهي عينٌ في مصدرٍ فعلٍ أُعَلَّتْ فيه، نحو (قام قيامًا، وقيمًا) أو عينًا لجمعٍ صحيحٍ اللام، نحو (ديار، ودِيمَ)، وأصول هذه الكلمات المفترضة هي (قِوَامًا، قِوَمًا، دِوَارَ، دِوَمَ)^(٥).

(١) ينظر: سيبويه (٣٤٦/٤، ٣٥٠، ٣٥٨) والسيرافي (٥/٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٣٨٠) والفارسي، التكملة ص ٥٨٩، وابن جني: المنصف (١/٢٧٦-٢٧٩) والخصائص (١/٩٩، ١٤٤) والمحتسب (١/٩٦، ٩٧) والثمانيني ص ٤٦١، ٤٦٢، والجرجاني (٢/١٣٩٧-١٤٠٢).

(٢) ينظر: سيبويه (٣٤٦/٤، ٣٥٠، ٣٩٩) والسيرافي (٤/٨١) (٥/٢٤١، ٢٤٨، ٢٥١، ٣٦٦، ٣٨٠) والفارسي: التكملة ص ٥٨٩، ٦٠٩، والعسكريات ص ١٠٩، والعضديات ص ١٢١، ١٢٢، والحجة (٥/١٨٩) وابن جني: المنصف (١/٢٧٦-٢٧٩) والخصائص (١/٩٩، ١٠٠، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٤٤، ٣٩٧) (٢/٢٠٧، ٤٩٣) وسر الصناعة (١/١٧٨) والثمانيني ص ٤٦١.

(٣) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٠) والمبرد (١/٢٤٦) والسيرافي (٥/٢٥١، ٢٥٣) والفارسي: التكملة ص ٥٩٢، والحجة (٤/١٨٨) وابن جني: المنصف (١/٢٧٦، ٢٩٥، ٢٩٦) والخصائص (١/٣٣٠) (٣/٣٥) والمحتسب (١/٢١٣) وسر الصناعة (١/١٥٤، ٤٢٧) (٢/٥٩٠، ٧٣٦).

(٤) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٠) والسيرافي (٥/٢٥١، ٢٥٣) الفارسي، التكملة ص ٥٩٢، وابن جني، المنصف (١/١٤٢، ٢٧٦، ٢٩٥، ٢٩٦) والخصائص (١/١٤٥، ٢٢٥، ٣٣٠) (٣/٣٥) والمحتسب (١/٢١٣) وسر الصناعة (١/١٥٤) (٢/٥٩٠) والجرجاني (٢/١٤١٩-١٤٢٦) وابن عصفور (٢/٤٨٨).

(٥) ينظر: الرضي (٣/١٣٧-١٣٩).

- إذا تجاورت الواو والياء والأولى منهما ساكنة في نحو (سَيِّد، وَطَيَّ، وَطِيَّة، وَأَيَّام، وَصُعَيْتَ)، وأصولها المفترضة هي: (سَيُّود، طَوِي، طَوِيَّة، أَيَّام، صُعَيَّوَة)^(١).

- إذا وقعت الواو عيناً في وصف على وزن (فُعَلَى) نحو (الدُّنْيَا) وأصلها المفترض هو (الدُّنُوَى)^(٢).

- إذا تطرفت الواو بعد كسرة، نحو (رَضِي، وِراضِي، وِراضِيَّة، وَرَضِيَّة، وَأَكْسِيَّة، وَتُرَيْقِيَّة) وأصولها المفترضة هي (رَضُو، راضُو، راضُوَة، رَضُوَة، أَكْسُوَة، تُرَيْقُوَة)^(٣).

- إذا وقعت الواو لاماً لـ (فُعُول) جمعاً قلبت ياءً فتجتمع مع واو (فُعُول) المتأصلة ذاتاً وسكوناً فتقلب ياءً وتدغم في الياء، نحو جمع (عَصَا) على (عُصُو) ثم (عُصُوِي) ثم (عُصِيِي) ثم (عُصِيِي) ويجوز تخفيفها بكسر الفاء على (عِصِيِي)، ومثل ذلك (جُثِيِي وَجُثِيِي) جمع (جَاثٍ)، و(دُلِيِي وَدِلِيِي) جمع (دَلُو)^(٤).

وقد ظهرت الأصول المرفوضة السابقة على ألسنة العرب في قولهم: (نارت الظبية نواراً)^(٥)، حال جِوَالاً^(٦)، وعاد عِوَدًا^(٧)، وحاجة وِجِوَج وقامة وقِوَم^(٨) وقولهم

(١) ينظر: الرضي (٣/ ١٣٩-١٤٣).

(٢) ينظر: الرضي (٣/ ١٧٧-١٧٩).

(٣) ينظر: الرضي (٣/ ١٦١-١٧٣).

(٤) ينظر: الرضي (٣/ ١٧١).

(٥) ينظر: ابن جني، المنصف (١/ ٣٠٣) وأبو حيان (١/ ٢٧٧) والأزهري (٥/ ٤٠٢).

(٦) ينظر: الرضي (٣/ ١٣٧، ١٣٨) وصاحب حماة (٢/ ٢٧٢، ٢٧٣) وأبو حيان (١/ ٢٧٧) واليزيدي (٢/ ٨٦٨).

(٧) ينظر: ابن منظور (ح و ل).

(٨) ينظر: ابن مالك ص ٨٤، وأبو حيان (١/ ٢٧٧) والأزهري (٥/ ٩٣، ٤٠٣).

(عوى الكلب عَوِيَّة^(١)، صَيُون: وهو اسم للقط^(٢)، يوم أيوم^(٣)، حَيَوَة: اسم رجل^(٤)) وقولهم (القُصوى) في لغة الحجازيين، و(حُزوى: اسم مكان)^(٥)، وقولهم في جمع (مَقْتَوِي، وَسَوَاء): (مَقَاتِوَة، وَسَوَاسِوَة)^(٦)، وقولهم (نَحْو وَنُحُو، بَهُو وَبُهُو، نَجُو وَنُجُو، ابن بُنُو، أَب وَأَبُو، أَخ وَأُخُو، حَمَّا وَحُمُو)^(٧).

كان هذا ما تناثر في كتب الصرفيين من الكلمات المصححة التي نصوا على أن غرض العرب من تصحيحها إنما هو التنبيه بها على أصول نظائرها المغيرة بالإعلال، في أقوال كثيرة، منها قول سيبويه: إنها جاءت مصححة؛ "للعلامة لا لمعنى سوى ذا، على الأصل"^(٨)، وقول الفارسي "ليعلم به الأصل، فتكون أمارة

- (١) ينظر: ابن جني، الخصائص (١/٥١، ١٤٦، ١٥٦، ١٥٧) (٣/٨٩، ٩٠) والأزهري (٥/٤١٦).
- (٢) ينظر: سيبويه (٣/٣٢٠) (٤/٣٦٩، ٤٣٠) والسيرافي (٤/٨٠، ٨١) وابن جني: المنصف (٢/٤٦) والخصائص (١/٥١، ١٥٦، ١٥٧) والثمانيني ص ٤٧٩، وابن عصفور (٢/٥٠٦) والرضي (٣/١٣٩) واليزدي (٢/٨٧١-٨٧٥) والأزهري (٥/٤١٦).
- (٣) ينظر: سيبويه (٤/٤٣٠) والسيرافي (٥/٣٧٧) و ابن جني، الخصائص (٢/٧٨) والأزهري (٥/٤١٦).
- (٤) ينظر: سيبويه (٤/٤٣٠) والثمانيني ص ٤٧٩، ٤٨٠، والرضي (٣/١٣٩-١٤٢) واليزدي (٢/٨٧١-٨٧٥).
- (٥) ينظر: سيبويه (٤/٣٨٩) والسيرافي (٥/١٢٣، ٣٠٥) والفارسي: التكملة ص ٥٧٦، ٦٠١، ٦٠٩، والحلييات ص ٢٢٣، والعسكريات ص ١٠٩، والحجة (٥/١٨٩) وابن جني، سر الصناعة (٢/٧٣٥، ٧٣٦) والثمانيني ص ٥٣٧، والجرجاني (٢، ١٥٥١-١٥٥٤) وابن عصفور (٢/٥٤٥) والرضي (٣/١٧٧-١٧٩) واليزدي (٢/٩٠٧، ٩٠٩) والأزهري (٥/٤١١، ٤١٢).
- (٦) ينظر: سيبويه (٤/٤١٠) والسيرافي (١/١٦٠) والفارسي: الحلييات ص ٣٣٩، ٣٤٠ والعضديات ص ٩٢، ٩٣، والحجة (١/٣٢٧) والأزهري (٥/٣٩٩، ٤٠٠).
- (٧) ينظر: سيبويه (٤/٣٨٤) والسيرافي (٥/٢٩٩) والفارسي، الحجة (٥/١٩٢، ١٩٣) وابن جني، المحتسب (١/٣١٧) والثمانيني ص ٢٦٧، ٤٨٨، وصاحب حماة (٢/٢٩٥) وابن عصفور (٢/٥٥١) والرضي (٣، ١٧١) واليزدي (٢/٩٠١) والأزهري (٥/٤٢٠).
- (٨) سيبويه (٤/٣٥٠)

له ليعلم" (١)، وقول ابن جنّي: إن تصحيح العرب بعض ما يستحق الإعلال "يؤكد اهتمامهم بإخراج ضربٍ من المعتل على أصله، وأنّه إنّما جعل تنبيهاً على الباقي، ومحافظةً على إبانة الأصول المغيرة، وفي هذا ضربٌ من الحكمة في هذه اللغة العربية" (٢).

الغرض الثاني: حفظ البناء من الزوال والإلباس:

جمع النحاة أبنية الأفعال والأسماء، المجردة والمزيدة (٣)، ثم رصدوا الأثر المعنوي للزيادة في المزيد منها، فاستنبطوا عددًا كبيرًا من المعاني الصرفية لتلك البنى، وهي معانٍ تتفاعل مع المعنى المعجمي للكلمة، والمعنى النحوي للتركيب، فتتكون منها ومن المعاني السياقية الدلالة العامة التي يريد المتكلم إيصالها.

وقد تأمل الصرفيون طائفةً من الكلمات المعتلة قد صحّحتها العرب مع وجود دواعي الإعلال فيها، فوجدوا أنّ إعلالها يؤثّر على البنية الصرفية لها تأثيرًا يفضي إلى زوال معناها الصرفي، وقد يؤدي مع ذلك إلى التباسها ببنيةٍ أخرى، ففهموا من ذلك أنّ العربي إنّما عطلّ الإعلال واحتمل ثقل التصحيح حفظًا لمعنى البنية الصرفي من زوال لفظها المفضي إلى زوال معناها، ومن الالتباس بغيرها من الأبنية، ولهذا قال سيويّه: إنّ العرب "يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة إلا أن يخافوا التباسًا" (٤).

(١) الفارسي، الحليبات ص ٢٢٣

(٢) ابن جنّي، المنصف (١/١٤٢، ٢٧٧) وينظر: ابن جنّي، الخصائص (١/١٥٦، ١٥٧) (١/٢٦٠، ٢٦١) وسر الصناعة (١/١٧٧، ١٧٨).

(٣) ينظر: سيويّه (٤/٥-٩٦، ٢٤٢-٣٠٣) وأبو حيان (١/٢٩-١٩٢) وعضيمة ص ١١٢-١٨٦، وكحيل ص ١٧-٦٣، وينظر كتابا: الزبيدي، وابن القطاع.

(٤) سيويّه (٤/٣٩٢)

وهذا بيان أهم الأبنية المزيدة التي صُحِّحت لذلك:

أولاً: أبنية الأفعال:

١. (فَعَلَّ) من الأجوف، نحو (قَوَّلَ، وَيَبَّعَ): أصلهما (قَوُولٌ، وَيَبَّيْعُ)، والإعلال سابقٌ للإدغام^(١)، فلو أُعِلَّ لآلا إلى (قَالَ، وَبَاعَ)، فزال البناء والتبس بالمجرَّد، ومثله بناء (تَفَعَّلَ)^(٢).

٢. (افْعَلَّ) من الأجوف، نحو (اسوَدَّ، وَايَبَّضَ): لو أُعِلَّ لآلا إلى (سَادَّ) و(بَاضَّ) فيزول البناء، ويلتبس ببناء (فاعَلَّ) من الثلاثي المضاعف، ومثله بناء (افْعَالَّ)^(٣).

٣. (افْعَوَعَلَ) من الأجوف، نحو (اقوَوَّلَ، وَايَبَّيْعَ): أصلهما (اقوَوُولٌ) و(ايَبَّيْعَ) ولو أُعِلَّ لأفضيا إلى (قاوَلَ، وِبايَعَ) فيزول البناء ويلتبس بـ(فاعَلَّ)^(٤).

٤. (فَوَعَلَ) يأتي العين، نحو (سُوِيرَ، وَبُوِيَعَ): لو أُعِلَّ لأصبحا (سُيِّرَ، وَبُيِّعَ) فيزول البناء ويلتبس ببناء (فُعَلَّ). ومثله بناء (تَفُوعِلَ)^(٥).

٥. الأبنية الملحقة بالأفعال، نحو (فَعَوَّلَ) كـ(جَهَوَّرَ)، و(فَعَيْلَ) كـ(شَرَيْفَ)، الملحقان بـ(فَعَلَّلَ)، و(تَفَعَوَّلَ) كـ(تَرَهَوَّكَ) الملحق بـ(تَفَعَّلَلَّ)^(٦)، فقد صحَّت هذه

(١) ينظر: اليزدي (٢/٨٣٩).

(٢) ينظر: ابن جني، المنصف (١/٣٠٢، ٣٠٣).

(٣) ينظر: سيويه (٤/٣٧٤، ٣٧٥) وابن جني، المنصف (١/٣٠٤) وابن مالك ص ١٥٦، ١٥٧، والرضي (٣/١٢٤).

(٤) ينظر: سيويه (٤/٣٧٤، ٣٧٥).

(٥) ينظر: سيويه (٤/٣٧٢) والمبرد (١/٣٠٨، ٣٠٩) والسيرافي (٥/٢٧٩-٢٨٣) وصاحب حماة (٢/٢٨٣).

(٦) ينظر: القرني ص ١٨٥-١٨٨، ٣٤١-٣٤٣.

الأبنية حفظاً لها من الزوال؛ لأنَّ "المُلحَق لا يُعَلُّ بحذف حركةٍ ولا نقلها ولا حذف حرفٍ؛ لئلا يخالف الملحَق به، فيبطل غرضُ الإلحاق" (١).

ثانياً: أبنية الأسماء:

١. (فَعُول) واوي العين، صفةٌ نحو (قَوُول)، و(فُعُول) مصدرًا نحو (غُور)، وجمعًا نحو (سُوق): لو أُعِلَّت بإسكان حرف العلة المضموم تخفيفاً؛ لالتقى ساكنان، وحُذِف أحدهما، وزال البناء، والتبس بما لا زيادة فيه؛ ولذلك احتمل بعضُ العرب هذا الثقل فصَحَّح حفظاً للبناء، وهمز بعضهم الواو الأولى حفظاً للبناء مع شيء من التخفيف، والوجهان مطَّردان (٢).

٢. (فَعِيل) واوي العين، نحو (طَوِيل): لو أُعِلَّ لأصبح (طال) (٣).

٣. (فَعَال) معتل العين، نحو (جَوَاد، وَسِيَال): لو أُعِلَّ لأصبِحَا (جَاد، وسال) (٤).

٤. (تَفَعَال) معتل العين، نحو (تَقَوَال، وتَسِيَار): لو أُعِلَّ لآلا إلى (تَقَال، وتَسَار) فيلتبس بناء (تَفَعَال) بصورة بناء الفعل، في نحو (تَخَاف) (٥).

٥. (مِفَعَال) معتل العين، نحو (مِقَوَال، ومِخِيَاط): "لو أُعِلَّ صارَا (مِقَالاً، ومِخَاطاً) فلم يُدَرَ: أ(مِفَعَالٌ) هما أم (مِفَعَلٌ)؟" (٦).

(١) الرضي (١٢٦/٣).

(٢) سيبويه (٣٦٢/٤) وينظر: السيرافي (٢٦٧-٢٦٩/٥) والفارسي، التكملة ص ٥٩٠، ٥٩٤ وابن جني:

المنصف (١/٢٨٥) والخصائص (٣/١٨٧، ١٨٨) والرضي (٣/١٠٨) واليزدي (٢/٨٥٢)

(٣) ينظر: الرضي (٣/١٠٨) واليزدي (٢/٨٥٢)

(٤) ينظر: اليزدي (٢/٨٥٢) والرضي (٣/١٠٨)

(٥) اليزدي (٢/٨٤٨) وينظر: الرضي (٣/١٠٨، ١٢٥)

(٦) اليزدي (٢/٨٤٩، ٨٥٠) وينظر: الرضي (٣/١٢٥)

٦. (فَعَلَّان) معتل اللام نحو (الغَثَيان، والنَّزوان): لو أُعِلَّ لأصبحا (العَثان، والنَّزان) فزال بناؤهما، والتبسا ببناء (فَعَال)^(١).

٧. (فَعَلان) معتل العين، نحو (الجَوْلان، والحَيْدان): "لو أُعِلَّ لالتبس بـ(فاعال) كـ(ساباط، وخاتام) فُصِّحَ فرارًا من اللبس"^(٢).

٨. أبنية جموع التكسير المعرضة للإعلال، نحو (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) معتلي الفاء كـ(مَوائد، ومَيامن، ومَواعيد، ومَياسير)^(٣)، و(أفَعال) معتل العين كـ(أَقوام، وأَبِيات)، و(فَواعِل) كـ(جَواهر)، و(فَياعِل) و(فَياعِيل) كـ(صَياقِل، ودياييَج)^(٤)، فلو أُعِلَّ كُلُّ بناءٍ من هذه الأبنية بقلب حرف العلة فيه ألفًا لالتقت بألف الجمع فزال البناء، وذهب معه ما قُصِدَ من معنى الجمعية.

٩. الأبنية الملحقة بالأسماء، نحو (فَعَوَل) كـ(جَدَوَل) و(فَعِيل) كـ(ضَهَيْد) و(فِيَعَل) كـ(ضَيَوَن، وحيوَة) عند الجوهري^(٥)، الملحقة بـ(فَعَلَل)، و(فِعَوَل) كـ(خِرَوَع)، و(فِيَعِيل) كـ(عِثِير) الملحقين بـ(فَعَلَل)، و(فَعِيل) كـ(عُليَب) الملحق بـ(فَعَلَل)، و(فَعَوَعَل) معتل العين كـ(خَوَرَوَر) و(فَوَعَلَل) كـ(خَوَرَتَق) الملحقين بـ(فَعَلَل)^(٦)... فلو أعلت هذه الأسماء وما شابهها؛ لـ"اختلَّ أمر الإلحاق، ومحافظة مرادة لهم"^(٧).

(١) ينظر: سيبويه (٣٨٨/٤) وابن جني، المنصف (٧/٢، ١٣٥، ١٣٦) والخصائص (١٤٩/١) والملوكي ص ٩١، وسر الصناعة (٦٦٨/٢).

(٢) ابن مالك ص ١٤١، وينظر: العكبري (٣٠٤/٢).

(٣) ينظر: الرضي (١٠٨/٣)

(٤) ينظر: الرضي (١٠٨/٣)

(٥) ينظر: الجوهري (ض ي ن) والأزهري (٤١٦/٥) والقرني ص ١٣٦.

(٦) ينظر: القرني ص ١١٥-١٥٠، ١٦٧-١٨١، ١٩٣-٢٢١.

(٧) ينظر: اليزدي (٨٥٥/٢) والرضي (١٢٦/٣، ١٢٧).

وقد اكتفى العلماء بالتنبيه إلى هذا الغرض عند أشهر الأبنية؛ لتكون أصلاً يقاس غيره عليه، ولذلك قال المازني بعد أن رصد عددًا من مواضع التصحيح والإعلال: "وتركنا المسائل هنا؛ لأنّ هذا موضع تفسير الأصول، والكلام كثيرٌ، والأصول تدلُّ على الفروع"^(١).

الغرض الثالث: حفظ البناء من الإجحاف:

لاحظ الصرفيون أن العرب إذا اجتمع في الكلمة مَوْجِبٌ لإعلال اللام مع مَوْجِبٍ لإعلال العين فإنهم لا يعلّونهما معًا؛ لأنّ تغيير أصليين متجاورين في الكلمة، ولا سيما الثلاثية المجردة أو المزيدة بحرف، سيئاً بها عن أصلها اللغوي، وربما أدّى إلى التباسها بغيرها، ولا يصحّحونهما معًا؛ هرباً من اجتماع ثقلين متجاورين، فتوسّطوا بأن صحّحوا العين وأعلّوا اللام؛ لأنّ "الاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط"^(٢)، وقد فهم الصرفيون من ذلك أنّ غرض العرب من هذا هو حفظ البناء من الإجحاف، وقد نبهوا على ذلك فيما يأتي:

١. (فَعَل) اللفيف المقرون، نحو (هَوَى): أصله (هَوَى) وأُعِلَّت لامه بقلبها أَلْفًا، ولو أُعِلَّت عينه أيضًا لآل إلى (ها)^(٣).

٢. (فَعَل) اللفيف المقرون، نحو (قَوَى): أصله (قَوَو) وأُعِلَّت لامه بقلبها ياءً، ولو أُعِلَّت عينه أيضًا لقالوا (قَايَ يَقَاي) كما يقولون (خافَ يخافُ)^(٤).

٣. (فِعَال) معتل العين واللام، نحو (رِوَاء) جمع (رِيَّان) و(نِوَاء) جمع (نَاو):

(١) ابن جني، المنصف (١/٣٤٠).

(٢) الرضي (٣/١١٣).

(٣) ينظر: الرضي (٣/١١٢، ١١٣) والبيدي (٢/٨٣٥-٨٣٩) والأنصاري ص ٤٦١.

(٤) ينظر: الرضي (٣/١١٢، ١١٣) والبيدي (٢/٨٣٥-٨٣٩) والأنصاري ص ٤٦١، ٤٦٢.

أصلهما (رواي، ونوأي) فأعلوا اللام بقلبها همزةً، ولو أعلُّوا معها العين لآلت إلى (رياء، ونِياء)^(١).

الغرض الرابع: الفرق بين الأسماء والأفعال:

للعربية في الفرق بين الأسماء والأفعال، إضافةً إلى المعنى، عددٌ من المسالك اللفظية، كالفرق بالأبنية الصرفية، وبالإعراب: الجزم في الأفعال والجر في الأسماء، وبالتنوين في الأسماء وعدمه في الأفعال، وباللواصق الخاصة بكل منهما؛ فإذا استويا، ولم يفصل بينهما شيءٌ من ذلك، كأن تقول (أنا أعلمُ) عوّل على السياق في تحديد المراد.

وقد وقع الصرفيون على طائفةٍ من الأسماء المصحّحة مع تعرّضها للإعلال، وتأمّلوها فوجدوا أنّها لو أُعلّت لاستوى لفظها ولفظ الفعل، ففهموا أنّ العرب قد صحّحتها لتفرّق بينها وبين الأفعال المشابهة لها، وجعلوا ذلك دليلاً على حرص العرب على الفرق بينهما مفرداتٍ، قبل أن يُعوّل على السياق في التفريق بينهما مركباتٍ، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

وقد وقع ذلك فيما يأتي:

١. (أفعل) معتل العين اسمًا: إذا نُكّر مع امتناعه من الصرف طابق الفعل من كلّ وجهٍ قبل التركيب، وعوّل على السياق في التفريق بينه وبين نظيره الفعلي، فإذا صيغ من معتل العين صحّحته العرب، فقالت من (قال، وباع): (رأيت رجلاً أقول، وأبيع منك) فرقاً بينه وبين الفعلين (أقال وأباع) بعلامةٍ لفظيةٍ هي (التصحيح)^(٢).

(١) ينظر: ابن مالك ص ٨٢، والرضي (١٣٨/٣) وصاحب حماة (٢٧٨/٢) واليزدي (٨٧٠/٢).
 (٢) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٠، ٤٢١) والسيرافي (٥/٢٥١، ٢٥٢) والفارسي، التكملة ص ٥٩٣، وابن جني، المنصف (١/٣٢٠) والخصائص (٢/٣٥١) والرضي (٣/٩٧، ١٠٥، ١٢٣، ١٢٤) وصاحب
 =

٢. (فَعَلَى) معتل العين اسمًا، نحو قولهم (صَوْرَى، وَحَيْدَى)، ذهب بعض الصرفيين إلى أن الغرض من تصحيحه هو الفرق بينه وبين (فَاعَلَّ) معتل اللام، نحو (داعى) و(رامى) فلو أَعَلَّتْ (صَوْرَى، وَحَيْدَى) فقلت (صارى، وحادى) لالتبسا بـ(فَاعَلَّ) من (صَرَى يَصْرِى، وَحَدَا يَحْدُو)^(١).

٣. الأسماء الموازنة للأفعال معتلة العين:

ضبط العلماء وجوب تصحيحها بثلاثة شروط، هي:

الأول: أن يكون الاسم موازنًا للفعل على مثالٍ خاصٍّ بالأفعال^(٢).

الثاني: أن تكون الزيادة التي في أوله خاصةً بالأفعال، فإن خرج عن ذلك لم يصحَّح ووجب فيه الإعلال، نحو (مَقَام)، لو تأملتُها لوجدتها في الأصل على وزن الفعل؛ لأنَّ أصلها (مَقْوَم)، ولكن لَمَّا كانت زيادة الميم خاصةً بالأسماء ووجب إعلاله؛ لأنَّ زيادته فارقةٌ بينه وبين الفعل^(٣).

الثالث: إن كان الاسم الموازن للفعل المعتل علمًا فيشترط لتصحيحه أن يكون مرتجلًا لا منقولًا، فإن كان منقولًا من الفعل نحو (يَزِيد) فإنَّه يستصحب في اسميته الإعلال الذي كان قد استحقَّه وهو فعل^(٤).

فإذا اجتمعت هذه الشروط ووجب التصحيح، قال المازني "فإذا كانت الزوائد التي في أوائل الأسماء هي الزوائد التي في الفعل، وكان الاسم على زنة الفعل

حمارة (٢/٢٦٧).

(١) ينظر: صاحب حمارة (٢/٢٦٢).

(٢) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٣) وابن جني، المنصف (١/٢٧٣، ٢٧٤) (١/٣٢١، ٣٢٢).

(٣) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٣) وابن جني، المنصف (١/٢٧٣).

(٤) ينظر: ابن جني، المنصف (١/٢٧٩، ٢٨٠).

بالزوائد، فإن الأسماء تصحح ولا تُعلُّ،... وإنما فعلت هذا لتفرق بين الأسماء والأفعال" (١).

ومِمَّا ورد عن العرب من ذلك ما يأتي:

- (تَفَعَّلَ) اسمًا معتل العين، نحو (تَدَوَّرَ، وَتَوَبَّعَ) (٢)، عند من جعل تاء التأنيث في تقدير الانفصال (٣)، فقد صَحَّحَتْ لَأَنَّهَا لَوْ أَعَلَّتْ لَقِيلَ (تَدِيرَ، وَتَبَّيَعَ) فيلتبس بباب (تَبَّيَعَ) من الأفعال (٤).

- (أَفْعَلَّ) جمعًا لمعتل العين، نحو (أَدْوَرَّ) في لغة من لم يهمز الواو، وهي لغة أكثر العرب، ونحو (أَعَيْنَ) عند جميع العرب؛ وإنما وجب تصحيحهما لأنك لو أَعَلَّتْ واوية العين فقلت (أَدْوَرَّ) لالتبس بباب (أَقُولَ)، ولو أَعَلَّتْ يائية العين فقلت (أَعَيْنَ) لالتبس بباب (أَبَّيَعَ) (٥).

- (أَفْعَلَّ) جمعًا لمعتل العين، نحو (أَسَوَّرَ، وَأَعِينَةَ) (٦)، عند من يجعل تاء التأنيث في تقدير الانفصال (٧)؛ فقد صححوها لأنها لو أَعَلَّتْ فُقِيلَ (أَسِيرَةَ، وَأَعِينَةَ) لالتبس بباب (أَبَّيَعَ).

(١) ابن جني، المنصف (٢٧٣/١) وينظر فيه (٢٧٣-٢٧٥) وص ٢٨٠ و ٣٢١ و ٣٢٢.

(٢) ينظر: سيبويه (٤/٢٧١، ٣٥٢) وابن جني، المنصف (١/٣٢٤، ٣٢٥).

(٣) ينظر: ابن جني، المنصف (١/٣٢٥).

(٤) ينظر: ابن جني، المنصف (١/٣٢٥).

(٥) ينظر: سيبويه (٤/٣٥١) والفارسي، التكملة ص ٥٩٣، ٥٩٤، وابن جني، الخصائص (١/١١) والرضي (٣/١٢٤) وصاحب حماة (٢/٢٧٥، ٢٧٦) واليزدي (٢/٨٥٤).

(٦) ينظر: سيبويه (٤/٣٥١) والفارسي، التكملة ص ٥٩٣، ٥٩٤، وابن جني، المنصف (١/٣٢٤)

وصاحب حماة (٢/٢٧٥، ٢٧٦)

(٧) ابن جني، المنصف (١/٣٢٤)

١. (فَعَلَ) معتل العين، الدالُّ على الاتصاف بلونٍ أو عيبٍ، نحو (سَوَدَ)، وَعَوَّرَ، وَحَوَّلَ، وَعَوَّجَ، وَثَوَّلَ، وَهَوَّجَ، وَصَيَّدَ)، فقد صُحِّحَتْ هذه الأفعال للتنبيه على أَنَّها محمولةٌ على غيرها في الدلالة على هذا المعنى؛ لأنَّ الأصل أن يُدَلَّ عليه بـ(افعلَّ وافعالً)، ولمَّا كان التصحيح واجبًا في الأصل حفظًا لمعنى البناء؛ وجب التصحيح في الفرع؛ ليكون التصحيح دلالةً على الحمل^(١).

٢. (افتعل) واوِيَّ العين، الدالُّ على تقاسم الفاعلية والمفعولية، نحو (اجتوروا، واعتنوا، وازدوجوا، واهتوشوا)، فقد صُحِّحَتْ الواو في هذه الأفعال للتنبيه على أَنَّها محمولةٌ على غيرها في الدلالة على هذا المعنى؛ لأنَّ الأصل أن يُدَلَّ عليه بـ(تفاعل)، ولمَّا كان التصحيح واجبًا في الأصل حفظًا لمعنى البناء، وجب التصحيح في الفرع؛ ليكون التصحيح دلالةً على الحمل^(٢).

٣. (أفعلَّ) معتل العين في صيغة (ما أفعله!)، نحو (ما أقوله! وما أبيعَه!)، فقد صُحِّحَ للتنبيه على أَنَّهُ محمولٌ على غيره في الدلالة على المبالغة والزيادة؛ لأنَّ (أفعل) الفعلي فرعٌ في الدلالة على هذا المعنى، إذ الأصل أن يُدَلَّ عليه باسم التفضيل، ولمَّا كان التصحيح واجبًا في اسم التفضيل فرقًا بينه وبين الفعل، وجب

(١) ينظر: سيبويه (٢٦/٤، ٢٨، ٣٤٤، ٣٤٧) والسيرافي (٤/٤١٤، ٤١٥، ٢٣٧، ٢٥٣) والفارسي: التكملة ص ٥٨٧، والحلييات ص ٣٤٢ والعضديات ص ٩٣، ١٥٤، ١٥٥، والبغداديات ص ٥٧٥، والحجة (٣٦٢/١) (٤٠١/٥، ٤٠٢) (٢٨٠/٦) ابن جني: المنصف (١/٢٥٩، ٢٦٠، ٣٠٥) والخصائص (١/١٤٧، ١٤٩) (٢/٧٤، ٣١٠، ٣١١، ٣٥٢، ٤٤٢) والمحتسب (١/١٢٤) (٢/٣٤٤).

(٢) ينظر: سيبويه (٤/٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧) والسيرافي (٤/٤١٥) (٥/٢٥٣) الفارسي: التكملة ص ٥٨٧ والحلييات ص ٣٤٢ والعضديات ص ١٥٤، ١٥٥، والحجة (١/٣٦٢) (٢/١٤٦) (٥/٤٠١، ٤٠٢) (٦/٢٨٠) وابن جني: المنصف (١/٢٦٠-٢٦٢، ٣٠٥، ٣٠٦) والخصائص (١/١١٣، ١٢٠، ١٢٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣) (٢/٢٠٣).

التصحيح في الفرع؛ ليكون التصحيح تنبيهاً على هذا الحمل^(١).

٤. (أفعل) معتل العين في صيغة (أفعل به!)، نحو (أقول به! وأبيع به)، فقد صُحِّحَ للتنبية على أنه محمولٌ على غيره في الدلالة على التعجب، لأنَّ فعل الأمر (أفعل) فرعٌ في الدلالة عليه، إذ الأصل فيه أن يُدَلَّ عليه به (ما أفعله!)، ولمَّا كان التصحيح واجباً في (ما أفعله!) للتنبية على أنه محمول على اسم التفضيل في الدلالة على الزيادة والمبالغة، وجب التصحيح في فرع الفرع؛ تنبيهاً على خروجه عن بابه وحمله على غيره^(٢).

٥. (مفعل) معتل العين، نحو (مقولٌ، ومخيطةٌ)، فقد ذهب بعض الصرفيين إلى أنه فرعٌ لـ (مفعال) فلما استحق الأصل التصحيح حفظاً لبنائه من الزوال، صُحِّحَ الفرع؛ تنبيهاً على أنه بمعناه^(٣).

٦. (مقتوون) و(مقاتوة) في جمع (مقتويٌّ): أجاز الفارسيُّ أن يكون غرض التصحيح فيها، هو التنبية على أنها بمعنى (مقتويُّون) جمع المفرد المنسوب (مقتويٌّ)^(٤)، ثم جرى جمع التكسير مجراه في التنبية على إرادة النسب^(٥).

(١) ينظر: سيبويه (٣٥٠/٤) والسيرافي (٢٥٣/٥، ٢٥٤) الفارسي، التكملة ص ٥٩٣، وابن جني: المنصف (٣١٥/١، ٣١٦، ٣١٩) والخصائص (٣٥١/٢) والرضي (٩٧/٣، ١٢٣، ١٢٤) وصاحب حماة (٢٦٧/٢) واليزدي (٨٤٤/٢).

(٢) ينظر: سيبويه (٣٥٠/٤) والسيرافي (٢٥٣/٥، ٢٥٤) والفارسي، التكملة ص ٥٩٣، وابن جني، المنصف (٣١٦-٣١٨) واليزدي (٨٤٤/٢، ٨٤٥).

(٣) ينظر: ابن مالك ص ١٥٨، ١٥٩، والرضي (١٢٥/٣، ١٢٦) واليزدي (٨٤٩/٢).

(٤) الفارسي، الحليبات ص ٣٤٢ وينظر له: العضديات ص ٩٣، ٩٤، والبغداديات ص ٥٧٥.

(٥) ينظر: الرضي (١٦١-١٦٤/٣).

الغرض السادس: المشاكلة بين لفظ البناء ومعناه:

(فَعْلَان) و(فَعَلَى) يكثر مجيئهما مصدرًا ل(فَعَلَ) اللازم للدلالة على الحركة والاضطراب والسرعة^(١)، وقد ذهب الصرفيون إلى أنَّ العرب "قابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"^(٢)، فقالوا في الصحيح (خَفَقَان، وَصَلْتَان، وَلَهْثَان، وَلَمَعَان)، وقالوا (امْرَأَةٌ بَشَكِي) أي: خفيفة اليدين في العمل، و(ناقة بَشَكِي وَجَمَزِي وَزَلَجِي وَمَرَطِي) أي: سريعة خفيفة المشي^(٣)، و(فرسٌ أَبْرَى وَقَفَزَى) أي: سريعٌ قَلْبٌ قَلِيلُ الاستقرار^(٤).

فإذا بُني (فَعْلَان) من معتل اللام نحو (النَّزْوَان، والغَثَيَان) أو من معتل العين نحو (الجَوْلَان، والحَيْدَان) وإذا بُني (فَعَلَى) من معتل العين كقولهم (حَمَارٌ حَيْدِي)^(٥) إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه^(٦)، و(صَوْرِي)^(٧) من (الصَّوْر) وهو الميل^(٨) صُحِّحت الواو والياء؛ مشاكلةً بين اللفظ والمعنى كما كان في الصحيح^(٩).

الغرض السابع: التنبيه على عارض صرفي:

تأمل الصرفيون طائفة أخرى من الكلمات المصحَّحة مع تعرُّضها للإعلال، ففهموا أنَّ غرض العرب من تصحيحها هو التنبيه على عارضٍ صرفيٍّ عرض لها،

(١) ينظر: ابن جني: الخصائص (١٥٤ / ٢) والمحتسب (١٣٧ / ١، ١٣٨) وكحيل ص ٤٢، ٤٣

(٢) ابن جني، الخصائص (١٥٤ / ٢)

(٣) ينظر في ابن منظور (ب ش ك، ج م ز، ز ل ج، م ر ط).

(٤) ينظر في ابن فارس (أ ب ز).

(٥) ينظر: ابن جني، المنصف (٦ / ٢، ٧).

(٦) ينظر: ابن منظور (ح ي د).

(٧) ينظر: ابن جني، المنصف (٦ / ٢، ٧).

(٨) ينظر: الجوهري (ص و ر).

(٩) ينظر: الرضي (١٢٣ / ٣ - ١٢٦) والبيدي (٨٤٤، ٨٥٢، ٨٥٣) والأنصاري ص ٤٥١، ٤٦٧، ٤٦٨.

وأنَّ الصورة اللفظية التي هي عليها صورةٌ مغيّرةٌ، فكان التصحيح تنبيهاً للمح الصورة السابقة للتغيير، وقد وقع ذلك فيما يأتي:

أولاً: التنبيه على القصر:

وقع ذلك في مسألتين، هما:

١. (مِفْعَل) معتل العين: نحو (مِقْوَل، وَمِخِيط)، فقد ذهب كثيرٌ من الصرفيين إلى أنَّ الغرض من التصحيح فيه هو التنبيه على أنَّه مقصورٌ من (مِفْعَال)^(١).

٢. (العواور) في قول الراجز: (وكحلَّ العينين بالعواورِ)، فقد كان القياس يوجب أن يقول (العوائر)^(٢)، ولكنه صحَّحها، فحمله العلماء على إرادة التنبيه على أنَّه مقصور من (العواوير)^(٣).

ثانياً: التنبيه على التخفيف:

وقع ذلك في ثلاث مسائل، هي:

١. الاسم مضموم الفاء مهموز العين ساكنها يائي اللام، نحو (رُويًا، ونُوي) فإذا خفف بتسهيل همزته فقبل (رُويًا، ونُوي) اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة فاستحقت الواو أن تَعَلَّ بقلبها ياء، وإدغامها في الياء، ولكن العرب صحَّحتها

(١) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٥، ٣٥٦) والسيرافي (٥/٢٥٩) الفارسي، التكملة ص ٥٩٤، ٥٩٥ و ابن جني، المنصف (١/٣٢٣) والرضي (٣/١٠٤، ١٢٥، ١٢٦).

(٢) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٧) وابن جني، المنصف (٢/٤٩).

(٣) ابن جني، الخصائص (٣/١٦٦) وينظر: (١/١٩٦) و (٣/٣٢٩) وينظر أيضًا: سيبويه (٤/٣٧٠) والفارسي: التكملة ص ٥٩٥، ٦٠١، والحجة (٤/٣٣٨) (٥/٣٢٨) وابن جني: المحتسب (١/١٠٧، ١٠٨) (٢/١٥١) والمنصف (٢/٤٩).

تنبيهًا على أن الكلمة مخففة، وأن الأصل فيها الهمز^(١).

٢. (فَيْعَل) و(مَفْعَل) و(فَوَعَلَة) مهموز العين مفتوحها، نحو (جَيْئَل) و(مَوَّالَة) فإذا خَفَّتْ بإلقاء حركة الهمزة على الحرف المعتل قبلها وحذفها فقليل (جَيْل) و(مَوَّلَة) أصبحت الياء والواو متحركتين ما قبلهما مفتوحًا، فاستحقا القلب ألفًا، ولكن العرب صحَّحتها تنبيهًا على أن الكلمة مخففة، وأن الأصل فيها الهمز^(٢).

٣. (فَعَل) معتل العين مهموز اللام، نحو (صَوَّءٌ، وشَيْءٌ) فإذا خَفَّفْ قليل (صَوُّ، وشَيْ) أصبح حرف العلة متحركًا مفتوحًا ما قبله، واستحق القلب، لكن العرب صحَّحته تنبيهًا على التخفيف، وأن الأصل فيه الهمز^(٣).

ثالثًا: التنبيه على القلب المكاني:

وقع ذلك في (أَيْس) فالياء فيه متحركة وما قبلها مفتوح، فكان حقها أن تقلب ألفًا، فتمد همزة القطع، فيقال (أَس) كما يقال (أَص)، وقد ذهب ابن جني إلى أن العرب صحَّحتها للتنبيه على أنه مقلوب (يَيْس)^(٤).

رابعًا: التنبيه على الجمود:

وقع ذلك في (ليس)، ف"أصلها (لَيْس) بكسر الياء،... وإنما لم تقلب فيها الياء

(١) ينظر: سيبويه (٣٦٨/٤) والسيرافي (٢٧٧/٥) والفارسي: الحليبات ص ٥٥، ٥٦، ٩٢ والبصريات

(٢) (٩١٢/٢) وابن جني، المنصف (٤٩/٢) والخصائص (١٢/٣)، (٩٤).

(٣) ينظر: الفارسي، الحليبات ص ٥٦، وابن جني: المنصف (٤٩/٢) والخصائص (١٤٨/١)، (١٥٠)

(٣) (٩٤/٣) والمحتسب (٦٨/١).

(٣) ينظر: الفارسي، الحليبات ص ٥٥، ٥٦، ٩٢، والبصريات (٩١٢/٢) وابن جني: الخصائص (٩٤/٣)

والمحتسب (٦٨/١).

(٤) ينظر: ابن جني، المنصف (١٠٦/٢) والخصائص (٤٤٢/٢).

ألفاً...؛ لأنهم أزموها السكون ليكون ذلك إشعاراً بأنها لا تتصرف" (١).

الغرض الثامن: مراعاة الأولى:

تأمل الصرفيون بعض الكلمات المصححة مع تعرضها للإعلال، فوجدوا أن العرب قد صححت ما هو أولى منها بالإعلال، ففهموا من ذلك أن السليقة العربية إنما صححتها مراعاةً للأولى، في نظامها اللغوي الحكيم.

وقد وقع ذلك في الأبواب الآتية:

١. باب (فَعَل) معتل العين يائي اللام، نحو (طَوِي) و(حَيِي)، فقد صححت العرب عينه مع تعرضها للإعلال، وإنما صححتها لأنها قد صححت عين باب (فَعَل) معتل العين واللام نحو (هوى) هرباً من الإجحاف به، وهو أولى منهما بالإعلال؛ لكثرة وشيوعه، فلما صححته العرب وهو أولى منهما بالإعلال صححتها لأنهما أولى منه بالتصحيح (٢).

٢. باب (فَعَلان) معتل العين، نحو (جَوْلان، وحِيدان)، فقد صححت العرب عينه مع تعرضها للإعلال، وإنما صححتها لأنها قد صححت لام (فَعَلان) معتل اللام، نحو (نَزوان، ونَفَيان) مع أنها أولى بالإعلال لقربها من الطرف؛ فلما صحح معتل اللام مع أنه أولى بالإعلال صحح معتل العين لأنه أولى بالتصحيح (٣).

٣. باب (مِفْعَال) معتل العين، نحو (مِقوال، ومِخياط)، فقد أجاز اليزدي أن يكون غرض تصحيحه عند العرب هو أنه أولى بالتصحيح من باب (افْعَال) معتل العين، نحو (اسواد) (مِفْعَال) مثله في وقوع العين المعتلة بين ساكنين، فلما صحح

(١) صاحب حماة (٢/٢٦٧) وينظر: ابن جني، المنصف (١/٢٥٨).

(٢) ينظر: الرضي (٣/١١٣) واليزدي (٢/٨٣٥، ٨٣٦) والأنصاري ص ٤٦١، ٤٦٢.

(٣) ينظر: سيبويه (٤/٣٦٣) وابن جني، المنصف (٢/٧).

(افعالً) وهو فعلٌ، "والإعلال بالأفعال أولى؛ لأصالتها فيه"^(١)، كان (مفعال) أولى بالتصحيح؛ لاسميته^(٢).

الغرض التاسع: طرد الباب:

قال السيرافي "الفعل متى صح قبل دخول الزوائد عليه، ثم دخلت عليه الزوائد صح كقولك (عَوْرُوا وأَعَوْرَه اللهُ، وَصَيْدَ البعيرُ وَأَصَيْدَه اللهُ...)، وإنما صح مع الزوائد؛ لأنَّ الزوائد دخلت على شيءٍ صحيحٍ"^(٣).

ولأجل هذا الغرض نجد كلَّ فعلٍ صَحَّحَ لغرضٍ من الأغراض السابقة قد صَحَّحَتِ العرب جميع تصريفاته، تحقيقاً لطرد الباب على منهاجٍ واحدٍ، وهذا واضحٌ.

الغرض العاشر: تمكين الشبه:

ذهب الصرفيون إلى أن غرض العرب من تصحيح طائفةٍ من الكلمات التي وقعوا عليها إنما هو تمكين الشبه بين النظيرين، إذ يُصَحَّحُ المشبَّه حملاً على تصحيح المشبَّه به، فيكون التصحيح وجهاً من وجوه الشبه اللفظي بينهما، وقد وقع ذلك فيما يأتي:

١. تمكين الشبه بين الفعل ومصدره^(٤)، فالمصدر يعلُّ لإعلال فعله ويصح لصحته^(٥)، ولذلك يقال في مصادر (عَوْرَ، وَأَجْوَدَ، وَقَوَّلَ، وَتَقَوَّلَ، واسودَّ، واسوادَّ،

(١) الرضي (١٠٥/٣)

(٢) اليزدي (٨٤٩/٢، ٨٥٠)

(٣) السيرافي (٢٤٢/٥) وينظر: سيبويه (٣٤٧/٤) وابن يعيش ص٤٤٦، والرضي (١٢٥/٣) وصاحب حماة (٢٦٦/٢)

(٤) ينظر: العمري ص٢٠٨-٢١٧.

(٥) ينظر: سيبويه (٣٦٢/٤) والسيرافي (٢٦٨/٥، ٢٦٩، ٤٠٩) وابن جني، المنصف (٣٠٢/١، ٣٠٣)

وابن مالك ص١٦٢، وصاحب حماة (٢٧٦/٢)

وإِسْتَحَوَذَ، وَاقْوَوَلَّ) وأبوهم: (عَوْرًا، وإِجْوَادًا، وتَقْوِيْلًا، وتَقْوِيْلًا، واسْوِدَادًا، واسْوِيْدَادًا، واستحواذًا، واقويوَالًا) بالتصحيح فيهنَّ.

بل زادت العرب على ذلك في تمكين هذا الشبه بأن صححت المصدر المعرض للإعلال لصحة فعله وإن لم يكن فيه موجب للإعلال، فنحو (قَاوَل) صحّت العين فيه؛ لأنه لا موجب لإعلالها، فلما بنت العرب المصدر منه قالت (قَاوَل قَوَالًا) فصححت الواو في المصدر؛ تمكينًا للشبه بينهما^(١).

ويأخذ المصدر الميمي للفعل حكم مصدره العام، فيُعَلُّ للإعلال الفعل ويصحُّ لصحته؛ لأنَّ فيه ما في المصدر العام من الشبه المعنوي، ويزيد عليه بأنه يجري على فعله المضارع في حركته وسكونه مطلقًا من الثلاثي وغيره^(٢)، فيقال من الأفعال السابقة، مثلًا (مَعَوَّرٌ، مُجَوَّدٌ، مُقَوَّلٌ، ومُتَقَوَّلٌ، ومُسَوَّدٌ، ومُسَوَّدٌ، ومُسْتَحَوَّذٌ، ومُقَوَّوَلٌ) بالتصحيح فيهنَّ.

٢. تمكين الشبه بين الفعل واسمي فاعله ومفعوله، فقد رصد العلماء أوجه الشبه بين اسم الفاعل والفعل عامَّةً، وبينه وبين مضارعه خاصَّةً، وعلل البصريون إعراب الفعل المضارع بشبهه بالأسماء عامَّةً وباسم فاعله خاصَّةً^(٣)، وعلل النحاة عمل اسم الفاعل عمل فعله بهذا الشبه أيضًا، مع اختلافٍ في شروط إعماله، على أن جميع تلك الشروط عند من شرطها إنما تهدف إلى ربط إعماله عمل الفعل بأقوى درجات شبيهه به^(٤).

(١) ينظر: سيويه (٤/٣٤٥، ٣٤٦) والفارسي، التكملة ص ٥٨٨، وابن جني، المنصف (١/٣٠٢، ٣٠٣).

(٢) ينظر: كحيل ص ٥٦-٥٨.

(٣) ينظر: العمري ص ١٩٣-٢٠٧.

(٤) ينظر: العمري ص ١٨٠-١٩٣.

وقد كان من أوجه الشبه تلك أن اسم الفاعل يصح لصحة فعله ويعمل لإعلاله؛ تمكيناً للشبه بينهما^(١)؛ ولذلك يقال في اسم الفاعل من (عَوْرَ، وَأَجَوَدَ، وَقَوْلَ، وَتَقَوَّلَ، واسودَّ، واسودَّ، واستحوذَ، واقوَّولَ) وأبوابهن: (عاوِرُ، ومُجَوِّدُ، ومُقَوِّلُ، ومُتَقَوِّلُ، ومُسَوِّدُ، ومُسَوِّدُ، ومُسَوِّدُ، ومُسْتَحَوِّدُ، ومُقَوِّوِّلُ)، بالتصحيح فيهنَّ.

ولمَّا كان اسم المفعول من الفعل المبني لغير الفاعل بمنزلة اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل، صحَّح اسم المفعول لصحة فعله^(٢)، فقبل (مَعَوِّرُ، مُجَوِّدُ، ومُقَوِّلُ، ومُتَقَوِّلُ، ومُسَوِّدُ، ومُسَوِّدُ، ومُسَوِّدُ، ومُسْتَحَوِّدُ، ومُقَوِّوِّلُ) بالتصحيح فيهنَّ.

٣. تمكين الشبه بين المفرد وتكسييره، فقد رصد النحاة وجوهاً كثيرةً من الموافقات الصرفية والنحوية والدلالية بينهما^(٣)، فوجدوا أن السليقة العربية قد بلغت من تمكين الشبه بينهما أن المفرد إذا صحَّ صحَّ تكسييره، فيقال في جمع (مَهْيَع، ومَقْوَدَة، وِضْيَوْن، وطَوِيل، وجدول، وأسود، وتدورة، ومِقْوَل) مثلاً: (مَهْيَع، ومَقَاوِد، وِضْيَاوْن، وطَوَال، وجداول، وأساود، وتداور، ومَقَاوِل)^(٤)... وهكذا.

وقد جازت العرب ذلك بأن صحَّحت شيئاً من التكسير مع استحقيقه الإعلال؛ لأنَّ مفرده صحَّح، وإن كانت صحَّته لعدم ما يدعو لإعلاله، تمكيناً للمشكلة

(١) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩٩) والسيرافي (٤/٢٠٤) و(٥/٢٦١) والفارسي، التكملة ص ٥٩٤، والعضديات ص ١٥٥، وابن جني، المنصف (١/٣٣٠، ٣٣١) وابن مالك ص ٦٥، والرضي (٣/١٢٤) وصاحب حماة (٢/٢٦٩، ٢٧٠).

(٢) ينظر: الجرجاني (٢/١٤٣٩) واليزدي (٢/٨٥٢).

(٣) ينظر: المالكي ص ١٣-٢٥٠.

(٤) ينظر: سيبويه (٤/٣٦٣، ٣٦٩) والسيرافي (٥/٢٦٩، ٢٧٠) والفارسي، التكملة ص ٦٠١، وابن جني: الخصائص (١/٦٠، ٦١، ١٦٠) والمنصف (٢/٤٦، ٤٧) وصاحب حماة (٢/٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١)

وابن منظور (ق و د) (ق و ل) (هـ ي ع) والمالكي ص ١١٠-١٢٤.

اللفظية بينهما، فقالت (كُوز وكِوزة، وزوج وزِوجة، وعود وعِودة، وثور وثِورة، ومقتوي ومقَاتوة)^(١).

٤. تمكين الشبه بين التصغير والتكسير، فيقال في تصغير (مَقَوْدَة، وَضَيُون، وَجَدُول، وَأَسْوَد، وَتَدْوِرَة، وَمِقُول): (مُقَيَّوْدَة، وَضَيَّيُون، وَجُدَيُول، وَأَسْيُود، وَتُدْيُورَة، وَمُقَيَّوْد)؛ "إرادةً للتنبية على أنَّ التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحدٍ"^(٢).

الغرض الحادي عشر: الفرق بين متمكن الشبه بالأفعال وغيره:

لاحظ الصرفيون أن العرب إذا أعلت الفعل أعلت مصدره واسمي فاعله ومفعوله، فإذا تباعد الاسم من شبه الفعل صححته؛ فرقاً بين متمكن الشبه وغيره، وهذا يشمل بايين، هما:

١. ما تباعد عن الفعل بلفظه: بأن كان على بناءٍ خاصٍّ بالأسماء مطلقاً، ك(فِعَل) واوي العين، نحو (الِحَوْل، والعِوَض)^(٣)، و(فَعِيل) واوي العين، نحو (طَوِيل)^(٤)، و(فَعَال) معتل العين، نحو (نِوَال، وسِيَال)^(٥)، و(فَعُول) معتل العين، نحو (قَوُول، وَعَيُّور)^(٦)، و(تَفَعَال) و(تَفَعَال) معتل العين، نحو (التَقْوَال) و(التَسْيَار)^(٧)،

(١) ينظر: الفارسي، الحجة (٣٢٧/١) وابن جني: الخصائص (١١٣/١) والمنصف (٣٤٥/١) وابن مالك ص ٨٢، وصاحب حماة (٢٧٧/٢) وأبو حيان (٢٧٧/١).

(٢) ابن جني، الخصائص (١٥٧/١) وسر الصناعة (٥٨٢/٢).

(٣) ينظر: سيبويه (٣٦٣/٤) وابن جني، المنصف (٦/٢).

(٤) ينظر: سيبويه (٣٥٤/٤) والجرجاني (١٤٣٩/٢) والرضي (١٠٨/٣) واليزدي (٨٥٢/٢).

(٥) ينظر: سيبويه (٣٥٤/٤) والرضي (١٠٨/٣) واليزدي (٨٥٢/٢).

(٦) ينظر: سيبويه (٣٥٤/٤) والرضي (١٠٨/٣) واليزدي (٨٥٢/٢).

(٧) ينظر: سيبويه (٣٥٤/٤) والرضي (١٠٨/٣).

و(مِفْعَال) نحو (مِقْوَال، وَمِخْيَاط)^(١)؛ أو تباعد عن الفعل بلفظه بأن كان فيه زيادةً خاصةً بالأسماء ليست في تقدير الانفصال كما زيد في آخره ألف ونون نحو (الجَوْلَان، والحَيْدَان، والنَّزْوَان، والغَلْيَان)^(٢)، وما زيد في آخره ألف التأنيث، نحو (الصَّوْرَى، والحَيْدَى)^(٣).

٢. ما تباعد عن الفعل بلفظه ومعناه: بأن يكون على بنية خاصة بالأسماء وفيه معنى لا تقبله الأفعال، كالمصادر التي سقطت الوصفية منها بعروض الاسمية فيها، نحو (سِوَار، وَخِوَان، وَصِوَان)^(٤)، والجمعية في نحو (مواعيد، ومياسير)^(٥)، و(مَقَاوِمٌ، وَمَبَايِعُ)^(٦)، و(يَزِيد) جمع (يزيد) علمًا منقولاً^(٧)، أو أن يكون فيه زيادة من زيادات الأسماء ومعنى لا تقبله الأفعال، كالجمعية في نحو (حَوَاكَة، وَخَوَاة) عند من لم يقدر تاء التأنيث منفصلة^(٨).

ومن طريف تنزيلات الصرفيين لهذا الغرض أنهم ذهبوا إلى أن تميمًا، إنَّما أعلَّت اسم الفاعل من الأجوف اليائي فقالت (سائر وعائب)، وصحَّحت اسم مفعوله فقالت (مسيورٌ به، ومعيوب)^(٩)؛ خطأً له عن رتبة اسم الفاعل لما بينهما من

(١) ينظر: سيبويه (٣٥٤/٤) والرضي (٣/١٢٥، ١٢٦).

(٢) ينظر: سيبويه (٣٦٣/٤) وابن جني، المنصف (٧، ٦/٢) والعكبري (٣٠٤/٢) وابن مالك ص ١٤٠ والرضي (٣/١٠٥، ١٠٦) وصاحب حماة (٢/٢٦٢، ٢٦٣).

(٣) ينظر: سيبويه (٣٦٣/٤) وابن جني، المنصف (٧، ٦/٢) والرضي (٣/١٠٥، ١٠٦).

(٤) ينظر: سيبويه (٣٥٤/٤) والمبرد (١/٢٢٧) (٢/١٢٨) والسيرافي (٥/٢٦٥) وابن جني (٢) (١/١٥٩، ٣٥٠، ٣٥١) والرضي (٣/١٣٩).

(٥) ينظر: الرضي (٣/١٠٨).

(٦) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٥) والفارسي، التكملة ص ٥٩٤، وابن جني، المنصف (١/٣٠٦-٣١٣).

(٧) ينظر: سيبويه (٤/٣٥٧) وابن جني، المنصف (١/٣٣١).

(٨) ينظر: العكبري (٢/٣٠٥).

(٩) ينظر: سيبويه (٤/٣٤٨، ٣٤٩).

فرقٍ دقيقٍ في قوة الشبه بالفعل؛ لأنَّه وإن كان كلاهما يشبه الفعل معنى بدلالته على الحدث، فإن اسم الفاعل يزيد بجريانه على مضارعه في حركته وسكونه في الأصل ف(سَايِر، وَعَايِب) يجريان على (يَسِير، وَيَعِيب)، أما (مَسِيُور، وَمَعِيُوب) فلا يجريان على (يُسَارُ، وَيُعَابُ)^(١).

(١) ينظر: الفارسي، التكملة ص ٥٩٠، وابن جني، المنصف (١/٢٨٣-٢٨٦) والخصائص (١/٢٦١).

خاتمة

كانت هذه هي الأغراض التي فهم الصرفيون أنَّ العرب إنَّما صححوا حروف العلة المعرَّضة للإعلال من أجل تحقيقها، تتبعتها في كتبهم، وحاولت جاهداً استقصاء مفرداتها عندهم، وقد ظهرت لي فيها أربع نظراتٍ، أحسب أن الإفادة من جمع هذه الأغراض لا تتم إلا بها، هي:

١. أنَّ هذه الأغراض لا تتدافع ولا تتزاحم، فقد يكون لتصحيح الباب الواحد أغراضٌ متعددة، ينبه بعض الصرفيين على بعضٍ منها، وينبه غيره على بعضٍ آخر، ويجمع ثالثٌ بين ما ذكره الأولان وربما زاد عليه، ولا ضير؛ لأنها مقاصد والمقاصد تتعدد وتتنوع غير متضادةٍ ولا متناقضةٍ.

٢. أنَّ هذه الأغراض فيها تقديمٌ لدرء المفسد المعنوية والأصولية على جلب المصالح اللفظية عند العرب، فدرء ما يُفسد معاني الأبنية من الزوال والإجحاف واللبس والاختلاط، مثلاً: مقدّمٌ على جلب منفعة تخفيف اللفظ وتحسينه في الأسماع.

٣. أنَّ هذه الأغراض تكشف عن منطقي عقليٍّ دالٌّ على جانبٍ من جوانب الحكمة في اللغة العربية؛ لأنَّ اللغة نظامٌ، ولكلِّ نظامٍ منطقٌ، وهذا المنطق نابغٌ من اللغة العربية نفسها، ومن سلائق العرب أنفسهم، لا مفروضٌ على اللغة من خارجها بفعل النحاة أو غيرهم، فالذي نبه على أصولٍ قبليةٍ للكلمات المعلّة، والذي توسّل بوسائل لفظيةٍ للفرق بين الاسم والفعل، والذي طرد الباب، وراعى التناسب، ومكّن الشبه، وجعل لمتمكّن الشبه مزيةً على غيره هو العربي بسليقته الصافية وحدها.

وهذا هو معنى قول أبي سعيد السيرافي في أثمن كلمةٍ قيلت عن علاقة النحو

العربي بالمنطق "النحو منطوق ولكنه مسلوخ من العربية" (١).

٤. أن استحضار هذه الأغراض ودرسها وبيان أهميتها فيه تحصينٌ لعلل الإعلال الصوتية من النقص ومن دعوى الضعف؛ لأن تلك العلل إذا قيّدت بأنها إنما تؤثر إذا لم تنقص غرضاً من أغراض العرب السابقة من التصحيح، كانت في أعلى ما ينبغي أن تكون عليه من القوة والإحكام.

وهذا هو ما عناه ابن جني في بابٍ طويلٍ عقده في الخصائص سماه (باب في تخصيص العلل) ودعا فيه إلى ما سماه (الاحتياط للعلة) بقيد تأثيرها بعدم نقض الأغراض، وأن من لم يفعل ذلك اضطر إلى تذييل العلة الصوتية للإعلال بعددٍ كبيرٍ من الاستثناءات لتحسينها من النقص (٢).

هذا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله.

(١) ينظر: التوحيدي (١/ ١١٥).

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص (١/ ١٤٥-١٦٥).

المصادر والمراجع

- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان:

(١) التصريف الملوكي، تحقيق: د. البدر اوي زهران، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠١م.

(٢) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

(٣) سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

(٤) اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٥) المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميله، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٦) المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وزميله، ط١، دار إحياء التراث، القاهرة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن: الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- ابن فارس، أحمد: مقاييس اللغة: تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- ابن القطاع، علي بن جعفر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أد. أحمد محمد عبدالدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

- ابن مالك، محمد بن عبدالله: إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: د.حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية، مكة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزهرى، خالد بن عبدالله: التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: د.عبدالفتاح بحيري، ط١، الجزء الأول: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، بقية الأجزاء: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الأنصاري، زكريا بن محمد: المناهج الكافية في شرح الشافية، تحقيق: د.رزان يحيى خدام، ط١، مجلة الحكمة، بريطانيا، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد: الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وزميله، المكتبة العصرية، بيروت.
- الثماني، عمر بن ثابت: شرح التصريف، تحقيق: د.إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن: المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: د.أحمد بن عبدالله الدويش، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الجوهري: إسماعيل بن حماد: الصحاح، ط١، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م تقريباً):
شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقه، دار الكتب العلمية،
بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- الزبيدي، محمد بن الحسن: الأسماء والأفعال والحروف، تحقيق: د. أحمد
راتب حموش، مجمع اللغة العربية، دمشق.

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد
هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت.

- السيرافي، الحسن بن عبدالله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن
مهدي، وزميله، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- صاحب حماة، إسماعيل بن الأفضل: الكناش في فني النحو والصرف،
تحقيق: د. رياض الخوام، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- عزيمة، د. محمد عبد الخالق: المغني في تصريف الأفعال، ط ٢، دار
الحديث، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٦م.

- العكبري، عبدالله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق:
غازي طليمات، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- العمري، محمد بن علي: أوجه التنظير عند ابن جني، رسالة ماجستير، كلية
اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد:

(١) البغداديات دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة

الأوقاف، العراق.

(٢) التكملة، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

(٣) الحجة للقراء السبعة، حققه: بدر الدين قهوجي، وزميله، ط ١، دار المأمون، دمشق، الجزء الأول والثاني: ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، الجزء الثالث: ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، الجزء الرابع: ١٤١١هـ / ١٩٩١م، الجزء الخامس والسادس: ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

(٤) المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٥) المسائل الحلييات، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

(٦) المسائل العسكرية، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط ٢، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٢م.

(٧) المسائل العضديات، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- القرنى، د. مهدي بن علي: أبنية الإلحاق في الصحاح، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

- كحيل، أ.د. أحمد حسن: التبيان في تصريف الأسماء، ط ٩، دار أصدقاء المجتمع، بريدة، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

- المالكي، عبيد بن أحمد: الموافقات بين المفرد وجمع التكسير، رسالة

ماجستير، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عزيمة،
وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م

- اليزدي، الخضر، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن أحمد
العثمان، ط١، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

Justifications of Preserving the Vowels that are Prone to Change During Morphological Derivation

Dr. Muhammad Ali Muhammad Alamri

Associate Professor of Arabic Grammar and Philology

Department of Arabic Language and Literature, King Khalid University,

Abha, Saudi Arabia

Abstract

Arabic vowels undergo alternation during the process of morphological derivation. This alternation involves deletion, replacement, and vowel movement. However, vowels are not affected by alternation in many cases despite the fact that they have all the reasons to be alternated. This paper analyzes such cases and explains the justifications suggested by classical Arab grammarians as reasons for speakers of Arabic to preserve vowels in certain instances but change them in others. The research lists 11 reasons suggested by classical Arab grammarians to account for vowel preservation in the cases identified in this study. These include the deep structure of alternated forms, saving structure from loss or ambiguity, saving structure from over-deletion, distinguishing verbs from nouns, considering the meanings of morphological structures, discussing the differences between word meaning and the morpho-

syntactic meaning of the structure, considering morphological exceptions, priority of preservation or alternation, the consistency of morphological rules, structures similarity, and the distinguishing features of verbal structures and other structures.

Key words:

morphology, vowel preservation, vowel alternation, deep structure, vowel substitution.